# اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

عبدالخالق عبدالله*

تتأرجح علاقات دول العالم بين التجاذب والتعاون تارة، والتنافر والتوتر تارة أخرى. فالتوتر والتعاون هما من بديهيات العلاقات الدولية المعاصرة بعامة. وهما سمتان مميزتان للعلاقات بين الدول المتقاربة بخاصة. فالدول المتقاربة والمتجاورة جغرافياً، هي من أكثر الدول ميلاً للتعاون والتوتر في ما بينها. القرب الجغرافي يولد دائماً مجموعة من عوامل التجاذب والتقارب، من ناحية، ومجموعة أخرى من عوامل التنافر والتصارع، من ناحية أخرى. إن أكثر التوترات والصراعات عنفاً وحدة، كما أن أكثر محاولات التعاون والإندماج الاقليمي نجاحاً في العالم، هي تلك التي تتم بين الدول المتجاورة وليس بين الدول المتباعدة. فالدول المتجاورة هي، وفي وقت واحد، إما أصدقاء أو أعداء طبيعيون لبعضهما. وأكثر الدول صداقة أو عداوة هي الدول المتجاورة، التي تنتمي لنظام اقليمي واحد. كذلك فان دول الجوار هي من أكثر الدول تأثراً وتأثيراً في بعضها. كل دولة من دول العالم تسعى للهيمنة والسيطرة والتأثير على الدول الأخرى، بيد أن دول الجوار هي المجال الأقرب لسعي الدول الطبيعي لممارسة النفوذ أو صدها والتقليل منها (مقلد 1985، 669).

فضلاً عن ذلك، فان دول الجوار، وبحكم القرب الجغرافي، ترتبط ما بينها بروابط تاريخية وسكانية وانسانية واسعة ومتميزة. كما توجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة، تتجاوز الحجم المألوف من العلاقات والارتباطات بين الدول غير المتجاورة (سعيد 1987). لذلك، فان للجوار أحكامه القاطعة وثوابته الملزمة واعتباراته الخاصة ومترتباته السلبية والايجابية، المتداخلة أشد التداخل. ففي أقصى حالات التعاون والوفاق والانسجام هناك امكانية للتوتر والصراع، والخطر الذي يكون مصدره الأساسي دول الجوار. كما أنه في أعلى درجات الاختلاف والتأزم، هناك امكانية للتنسيق والتحالف وربما الاندماج والتواجد الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة.

* أستاذ مساعد (Associate prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة.

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الجوار (اليمن، العراق وايران) لا تخرج عن هذا السياق العام للتوتر والتعاون السائدين في النظام السياسي العالمي. فالتوتر أو الصراع قائم ودائم ومستمر بين دول المجلس ودول الجوار. بل ان حالة الصراع ازدادت عنفاً ودموية، وهي السمة الأكثر وضوحاً للعلاقات في الآونة الأخيرة. هذه الدول هي الأكثر تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون، وتسعى علناً لبسط الهيمنة والسيطرة السياسية والتأثير المباشر وغير المباشر على سياساتها الداخلية والخارجية. كل دولة من دول الجوار، الصغيرة منها والكبيرة، تشكل عبئاً استراتيجياً وقلقاً أمنياً وهاجساً وجودياً متواصلاً لا يمكن إلغاؤه، ويؤثر كل التأثر على الأولويات الانفاقية والمشاريع الاستثمارية والجهود التنموية في دول المجلس.

لكن، وبالرغم مما تشكله هذه الدول الثلاث من تهديد ملموس، فانها أيضاً قريبة كل القرب من دول مجلس التعاون على الصعيد الانساني والاجتماعي والحضاري (عبدالله 1993). بين دول مجلس التعاون ودول الجوار تاريخ لا ينتهي من الروابط المشتركة الواضحة كل الوضوح والتي خلقت مساحة كبرى للإلتقاء، ويمكنها أن تؤسس لتفاعلات تنسيقية وتعاونية في المواقف والسياسات وحتى الطموحات. دول الجوار، مجتمعة وربما كل منها على حدة، تشكل إضافة بشرية واستراتيجية وحياتية مهمة لدول مجلس التعاون. وبالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والاستراتيجي الكامن توظيفاً إيجابياً من أجل تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين دول وشعوب منطقة الخليج والجزيرة العربية، عموماً، وبين اليمن ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

تحاول هذه الدراسة التركيز على اليمن الذي هو، بكل وضوح، أكثر دول الجوار قرباً على الصعيد النفسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تستمد هويتها وعروبتها من أرض اليمن. ان لليمن خصوصيته التاريخية والحضارية العميقة التي تمتد فجر التاريخ. وتسعى هذه الدراسة لابراز هذه الخصوصية. كما انها تسعى للتأكيد على أن اليمن هو أيضاً أقل دول الجوار تهديداً على الصعيد الأمني والسياسي والأيديولوجي لدول مجلس التعاون. وأكثر ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار هو تواضع موارده وفقره وضعفه النسبي وعدم استقراره السياسي المزمن، الأمر الذي سمح للقوى الخارجية، بما فيها عدد من دول مجلس التعاون وبخاصة دوله الكبيرة، بالتغلغل في الشأن اليمني والتأثير على سياساته وقراراته والحاقه بنفوذها الاقليمي. لكن ومع كل الروابط التاريخية والقرب الاجتماعي والمنافع الاقتصادية والتنموية الكامنة، فان جميع المعطيات السياسية والاستراتيجية الراهنة تشير إلى أن إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي غير وارد حالياً، وربما خلال كل المستقبل المنظور. بل ستحاول هذه الدراسة توضيح أن علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، في المرحلة التاريخية الراهنة، وعلى الرغم من تحسنها التدريجي خلال السنوات الأخيرة، ليست علاقة ودية وإنما يكتنفها الشك وعدم الثقة والهواجس المتبادلة، وتعاني من التصدع الذي نجم عن الموقف السياسي لليمن خلال أزمة الخليج الثانية، والموقف السياسي لدول مجلس التعاون خلال الحرب

الأهلية الأخيرة في اليمن. لم يتم بعد تجاوز تداعيات هذه المواقف الخلافية تجاوزاً نهائياً، ولا يتوقع أن تعود العلاقات الرسمية إلى مستوى العلاقات الودية والمتينة والاستثنائية التي كانت سائدة بين اليمن ودول مجلس التعاون قبل أغسطس عام 1990.

ان الهدف الرئيسي هو رصد المرحلة الراهنة من علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، وابراز تعقيداتها ومقارنتها بطبيعة العلاقات في مرحلة ما قبل أزمة الخليج الثانية. لذلك فهي تسعى إلى الاجابة عن تساؤلات عدة حول كيف تدار العلاقات مع اليمن، وكيف كانت عليه العلاقات وكيف أصبحت، وإلى أين تتجه؟ ما هي عوامل التجاذب والتقارب وما هي عوامل التنافر والتباعد في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون؟ وكيف ينبغي عموماً التعامل مع اليمن كدولة مجاورة ذات الخصوصية التاريخية والمعاصرة؟ كيف ينبغي التعامل مع اليمن الموحد والديموقراطي، الذي يبدو وكأنه الآن قيد التشكل بعد نجاح الانتخابات التشريعية الأخيرة في اليمن؟ وكيف ينبغي التعامل مع اليمن الذي يعاني من الضعف وعدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي؟ هل ينبغي على دول مجلس التعاون اتباع سياسة التعايش السلمي والاعتماد المتبادل والسعي الصادق نحو ضم اليمن لمجلس التعاون ودمجه في النظام الاقليمي الخليجي، أم انه ينبغي اتباع سياسية الحذر وتطبيق مبدأ الهيمنة والالحاق والعزل الاقليمي؟

## النمـوذج اليمني

اليمن، ومن بين كل دول الجوار الأخرى، هو الأقرب إلى دول مجلس التعاون على الاطلاق. وقرب اليمن ليس قرباً جغرافياً فقط، أي مجرد انتماء لمنطقة جغرافية واحدة بدون عوازل طبيعية. بل ان قرب اليمن هو قرب تاريخي وحضاري وأسري. اليمن هو الوحيد من بين دول الجوار الذي يدخل في النسيج الاجتماعي والثقافي وفي الموروث التاريخي لدول مجلس التعاون، التي تستمد هويتها الحضارية من الموجات البشرية التي تدفقت من اليمن، والتي انتشرت في كل أرجاء الجزيرة العربية، شمالاً وشرقاً وغرباً. كما أن عروبة دول مجلس التعاون متجذرة في أرض اليمن أكثر من تجذرها في أي مكان آخر. لذلك، فالعلاقة مع اليمن تتخطى علاقات الجوار التقليدية والشكلية لترتبط بأبعاد انسانية وثقافية، وبتقاليد وعادات اجتماعية مشتركة. لقد تطورت هذه العلاقات عبر الفترات الزمنية المختلفة وأصبحت الآن جزءاً من الذاكرة الجماعية لسكان الجزيرة العربية. كما أن اليمن هو جزء من التاريخ العام لدول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة ما قبل الاسلام، أي منذ الحضارة العربية الصاعدة في جنوب الجزيرة العربية، التي تعتبر من أقدم الحضارات والتي بلغت أوجها في عهد الملكة بلقيس في بداية الألفية الأولى للتاريخ. بين اليمن ودول مجلس التعاون ثوابت الجوار والتاريخ والدم والدين والوجود المشترك والتراث الواحد. لذلك فان لهذه العلاقات التاريخية الوثيقة بين اليمن ودول مجلس التعاون انعكاساتها على عواطف ومشاعر وأحاسيس الأفراد، تتجاوز الاعتبارات السياسية الآنية والفروقات الحياتية والمعيشية المعاصرة (مرهون 1996، 144).

لليمن خصوصية تاريخية وإجتماعية كما أن له خصوصية أمنية وسياسية تميزه عن بقية دول الجوار. فهو، ونتيجة لتناقضاته الداخلية الحادة واضطراباته السياسية والاجتماعية المستمرة، أقل دول الجوار تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون. اليمن هو الدولة الأكثر ضعفاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً من بين كل دول الجوار. لا يشكل اليمن بقدراته الراهنة وامكاناته وموارده المتواضعة كل التواضع أي مصدر قلق واقعي مقارنة بالتحديات والمخاطر الأمنية والسياسية لدول الجوار الأخرى ذات الحضور السكاني الكثيف، والطموح السياسي المعلن، والبناء العسكري الكمي والنوعي الذي لا يمكن لدول مجلس التعاون مجاراته. فمن حيث القدرات والامكانات الفعلية، يبدو اليمن كدولة عادية وهامشية ولا يتمتع بأي قيمة استراتيجية. الأهمية الاستراتيجية الوحيدة لليمن هي إطلالته على مضيق باب المندب المهم، بيد ان أهمية هذا المضيق آخذة في التراجع. لم يكن اليمن، وبخلاف بقية دول الجوار، في أي وقت من الأوقات، إلا في ما ندر، في وضع يؤثر فيه على سياسات ومواقف دول مجلس التعاون. ان تأثير اليمن السياسي ليس ضعيفاً فحسب بل هو منعدم. فكفة ميزان التأثير تميل بشكل واضح لصالح دول مجلس التعاون. اليمن هو، وباستمرار، في حالة تأثر بمبادرات الدول المحيطة به والتي تبدو حالياً قادرة على اختراقه والحاقه والتأثير على أولوياته. التأثير في اليمن ممكن بحكم التفكك اليمني الداخلي وضعف السلطة المركزية، الأمر الذي سمح للدول الخارجية التأثير في سياسته وقراراته. لقد وقع اليمن، نتيجة حاجته الماسة للمعونات الخارجية، تحت التأثير والنفوذ السياسي لدول مجلس التعاون، وبخاصة منها المملكة العربية السعودية التي لها حضور وتأثير واسع على الشأن السياسي والاجتماعي اليمني. الوضع اليمني سمح بهذا التغلغل الذي تجاوز الأطر الرسمية للدولة ليصل إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات، كالقبائل والجيش، من أجل التأثير على خيارات وسياسات اليمن. بل ان هذا التأثير بلغ قلب صنع القرار السياسي في اليمن، ليخلق بذلك ما أخذ يعرف بـ «عقدة السعودية» لدى اليمنيين، إذ أصبح في تصورهم ان كل ما يجري في اليمن من أزمات سياسية متكررة ومشكلات حياتية معلقة، هي من صنع المملكة العربية السعودية (جويس 1993).

الوضع اليمني غير المستقر هو الذي يسمح لأصحاب النفوذ بالتغلغل في عملية صنع القرار السياسي. فاليمن، وخلافاً لبقية دول الجوار، هو أساساً دولة فقيرة وضعيفة ويعاني من عدم استقرار سياسي واجتماعي مزمن. اليمن يعيش وسط محيط من الأغنياء ويجاور أكثر دول العالم الغنية بالنفط، تمتلك سيولة مالية تزيد عن قدرتها الاستيعابية. معدل دخل الفرد في اليمن والذي لا يزيد على 300 دولار هو بين أدنى معدلات دخل الفرد في الوطن العربي والعالم بأسره. أما معدل دخل الفرد في دول مجلس التعاون والذي يبلغ في الامارات، على سبيل المثال، حوالي 20 ألف دولار، فهو من أعلى المعدلات في العالم ويبلغ قرابة 70 ضعف نظيره اليمني. هذا الفارق في معدل دخل الفرد يخفي فوارق حياتية ومعيشية واجتماعية وتنموية بين كل من اليمن ودول مجلس التعاون التي تمكنت من توظيف جزء من العائدات النفطية، لتطوير البنية التحتية والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. كل ذلك كان يتم

في الوقت الذي كان اليمن يزداد فقراً وتخلفاً، وتتراجع معدلات نموه الاقتصادي الذي سجل معدلات سالبة خلال الخمس سنوات الأخيرة. لقد باعد النفط، وربما أكثر من أي عامل آخر، بين اليمن ودول مجلس التعاون (عبدالله 1994). ومع تراكم الثروة النفطية خلال العقدين الماضيين، ازدادت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينهما. لقد أدت هذه الفجوة الملموسة إلى بروز حساسيات لا مجال لإنكارها بين دول مجلس التعاون التي تعيش في غنى لا مثيل له، واليمن الذي أخذ يئن تحت وطأة الحاجة والفقر وعدم الاستقرار الذي لا يزال يميز التاريخ المعاصر لليمن.

ان ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار ليس فقره الاقتصادي وتواضع موارده، فحسب، وإنما التفكك الداخلي وعدم الاستقرار السياسي. اليمن دولة مضطربة أشد الاضطراب وتفتقد الاندماج السياسي والاجتماعي، وحروبها الداخلية متكررة وقد ازدادت عنفاً ودموية مؤخراً. لقد عايش اليمن خمس حروب رئيسية فضلاً عن حربين خاطفتين خلال الـ 30 سنة الأخيرة، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات. والتاريخ المعاصر لليمن هو أساساً تاريخ متواصل من الحروب والصراعات الأهلية الدامية بين اليمنين (الشمال والجنوب سابقاً) وبين اليمنيين في اليمن الواحد. العنف والحرب هما، على ما يبدو، الأسلوب اليمني المفضل لحل الخلافات والمشكلات اليمنية الآتية والبنيوية. كل الخلافات اليمنية تتحول إلى أزمات مستعصية سرعان ما تتحول بدورها إلى حروب دامية ومكلفة. الحرب الأهلية الأولى (1962 ـ 1968) بين الملكيين والجمهوريين دامت لأكثر من 7 سنوات متتالية. بعد انتهاء هذه الحرب الأهلية اندلع أول نزاع مسلح بين الشمال والجنوب عام 1972 حول قضية الوحدة. أما النزاع المسلح الثاني بين الشمال والجنوب، فقد امتد من عام 1978 إلى عام 1979. تلا ذلك اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل اليمنية الحاكمة في الجنوب في عام 1986. وأخيراً شهد اليمن عام 1994 حرب الوحدة بين الشمال والجنوب، التي كانت من أعنف الحروب اليمنية. لقد نشبت هذه الحرب بين الشمال والجنوب في 19 أغسطس 1993 واستمرت نحو شهرين وبلغت خسائرها المالية أكثر من 11 مليار دولار وأكثر من 70 ألف بين قتيل وجريح فضلاً عن دمار عمراني وتنموي ونفسي لم يتم بعد تقديره تقديراً كاملاً. لقد انتهت حرب الوحدة بيد ان تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مازالت حية وفاعلة في المجتمع اليمني وفي علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي (السويدي 1996). فالوحدة يمكن لها أن تتحول إلى ضعف. كما ان الحلم الوحدوي تحول إلى مجرد مشروع هيمنة الشمال الذي يتعامل مع الجنوب بعقلية وثقافة الغنيمة. والشمال يواجه الآن تحدي معالجة المشاكل في الجنوب فضلاً عن مشكلاته الاقتصادية والمالية والحياتية المتراكمة والتي ازدادت سوءاً. أما الجنوب المستسلم فهو في مزاج انتقامي وينتظر بفارغ الصبر يوم الانتقام من الشمال.

والسؤال الذي مازال يبحث عن اجابة مقنعة في اليمن وخارجه، هو: هل ستكون الحرب الأخيرة هي آخر الحروب اليمنية؟ لا شك أن كل الاحتمالات واردة، بما في ذلك فرصة حصول اليمن على فترة من الاستقرار السياسي والتلاحم الداخلي والازدهار الديموقراطي، خصوصاً بعد نجاح الانتخابات التشريعية الأخيرة التي سجلت معدلات

عالية من المشاركة الشعبية. ربما كان اليمن فعلاً في طريقه نحو بناء المجتمع المدني التعددي القادر على احتواء النزاعات والتناقضات في قالب ليبرالي يجنبه المزيد من الحروب. ان اليمن الموحد والديموقراطي ممكن الآن أكثر من أي وقت آخر. وما لا شك فيه أن هذا اليمن الموحد والديموقراطي سيعزز الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي ككل. كما ان هذا اليمن الجديد، الذي ربما كان في طور التكوين والذي لم يتبلور على أرض الواقع بعد، سيساهم مساهمة ايجابية في دفع مجالات التنمية في اليمن وفي دول مجلس التعاون معاً، وسيشكل اضافة مهمة للتوجه العربي نحو بناء المجتمع المدني كمطلب أساسي من مطالب تحقيق الديموقراطية في الوطن العربي. لكن هذا ليس إلا السيناريو الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لليمن (الشريف 1995، 127 ـ 171). فالوضع اليمني يبقى مليئاً بمؤشرات عدم الاستقرار التي تجسدت مؤخراً في شكل عمليات اختطاف السواح الأجانب لأسباب قبلية، وإندلاع موجة الانفجارات في مقاطعات الجنوب والتي نسبت رسمياً إلى الحزب الاشتراكي (طاهر، جريدة البيان 3/11/1997) والاحتلال المسلح لآبار النفط كرد على قرار الحكومة برفع أسعار الديزل. هذه التطورات تشير إلى أن الوضع اليمني مازال مليئاً بالتناقضات العميقة ولا يمكن استبعاد عنف سياسي، بل انه لا يمكن استبعاد حرب أهلية جديدة في المستقبل. فالأسباب القبلية والمذهبية والاقليمية والسياسية الداخلية والخارجية التي ولدت الحرب الأخيرة وكل الحروب اليمنية السابقة، مازالت فاعلة وحية في المجتمع اليمني ويمكن لها أن تتسبب في اندلاع حروب مستقبلية جديدة. وهي حتماً من الفاعلية بحيث تجعل اليمن، كما كانت على مدى الـ 30 سنة الماضية، في حالة دائمة من عدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي. وتأتي في مقدمة هذه الأسباب التناقضات القبلية في اليمن.

اليمن هو القبائل والقبائل هي اليمن (الظاهري 1996). هذا الوصف الذي يبدو مخلاً في بساطته يحمل الكثير من الحقيقة عن الدولة والمجتمع في اليمن. فالقبيلة هي المؤسسة الأكثر وضوحاً، كما ان شخصياتها وقوانينها وأعرافها تبدو أكثر أهمية وأوسع نفوذاً من مؤسسات وشخصيات وقوانين الدولة نفسها. لقد عجز اليمن عن التخلص من القبيلة كمؤسسة منافسة ومؤثرة كل التأثير في الدولة. كما عجز عن تقليص القبلية والعقلية القبلية التي تعوق الاندماج السياسي والتحديث الاجتماعي. للحياة القبلية ديمومتها وارتباط الانسان اليمني بالقبيلة مستمر، على الرغم من كل محاولات التحديث ورغم سعي الدولة الحثيث لبسط سيطرتها على كافة المناطق اليمنية. ان القبلية ظاهرة ملازمة للشمال والجنوب معاً بيد ان القبلية متجذرة بشكل خاص في الشطر الشمالي من اليمن حيث توجد قرابة خمسة آلاف وحدة قبلية تنتمي في أصولها إلى ثلاثة تجمعات قبلية كبرى هي حاشد وبكيل ومذحج. وتعتبر قبيلة مذحج أكبر القبائل اليمنية ويتفرع عنها عدد كبير من القبائل الرعوية والزراعية الصغيرة والتي تنتشر في كل أنحاء اليمن وخاصة المناطق الوسطى. وتأتي بعد ذلك قبيلة بكيل كثاني أكبر القبائل اليمنية حجماً. وتنتشر قبيلة بكيل بفروعها القبلية المختلفة في جميع أرجاء اليمن وخاصة في المناطق الجنوبية. أما قبيلة حاشد فتعتبر أصغر القبائل اليمنية عدداً لكنها الأكثر تماسكاً والأوسع نفوذاً في مؤسسات الدولة والاقتصاد اليمني.

لذلك وبالرغم من وجود ثلاثة تجمعات قبلية كبرى ومتنافسة، تبقى المقولة السائدة في اليمن: «ليس هناك الا حاشد» وذلك تأكيداً لحقيقة نفوذ هذه القبيلة في الدولة والجيش والمجتمع ككل. بل ان شيخ حاشد يعد الآن شيخ مشايخ اليمن. لقد تمكنت حاشد من تهميش الدور السياسي للقبائل اليمنية الأخرى، وذلك من خلال وجود رجالها في قمة السلطتين التنفيذية والتشريعية في اليمن، وحصولهم على الامتيازات المالية وكسبهم ولاء شيوخ القبائل اليمنية الأخرى. لكن هيمنة حاشد الواضحة ليست هيمنة مطلقة، فهي تثير الاستياء والرفض من قبيلة بكيل التي تشكل المنافس القبلي التقليدي لحاشد. والصراع بين بكيل وحاشد هو صراع تاريخي اشتد بشكل خاص خلال الحرب الأهلية الأولى في الستينات، التي دارت بين حاشد التي حاربت إلى جانب الجمهوريين في هذه الحرب وبكيل التي ساندت الملكيين. وتحاول بكيل حالياً استعادة دورها السياسي المفقود من خلال تشكيل جبهة ضد تسلط حاشد، وتناهض فساد الدولة وتدعو للحفاظ على المال العام ومنع التصرف به لشراء الذمم والولاءات الحزبية. لقد دعت بكيل إلى مؤتمر بكيل الموحد الذي عقد عام 1994 تأكيداً لدورها السياسي ورغبتها في مواجهة النفوذ السياسي المتعاظم لحاشد. كذلك بادر شيخ مشايخ قبائل مذحج لعقد مؤتمرهم القبلي الخاص والتوسط في النزاعات القبلية المتعارضة، والدعوة لتضامن القبائل اليمنية المختلفة، والتأكيد على أن تقسيم المجتمع اليمني إلى قبائل هو قدر اليمن وليس من صنع الانسان كالأحزاب.

وتستعد القبائل اليمنية الكبرى في الشمال حالياً للقيام بأدوار سياسية جديدة، مستغلة الواقع التعددي والديموقراطي. بيد ان هذه القبائل هي أيضاً على أتم الاستعداد لخوض حروب مسلحة مع بعضها اذا تطلب الأمر ذلك، وبخاصة ان هذه القبائل لديها المال والرجال والسلاح والعصبية القبلية. فلدى كل قبيلة من هذه القبائل مليشياتها العسكرية الخاصة بها والمسلحة بكميات من الأسلحة التي يعتقد أنها أكبر مما لدى الجيش النظامي نفسه. بل يتردد ان لدى هذه القبائل أكثر من 100 ألف مقاتل مسلحين بحوالي 11 مليون قطعة سلاح، تتراوح بين الأسلحة الخفيفة كالكلاشنكوف والأسلحة الثقيلة كراجمات الصواريخ. وفضلاً عن ذلك فإن معظم أفراد القوات المسلحة اليمنية يرتبطون بالولاء للقبائل أكثر من ارتباطهم بالولاء للدولة (القاسمي 1985، 139 ـ 140). والتناقضات القبلية في الشمال واضحة كل الوضوح وحادة كل الحدة. بيد ان القبلية ليست مقتصرة على الشمال فقط، فالشطر الجنوبي يعاني أيضاً من التراتب القبلي. لقد ظلت القبلية في الجنوب محتفظة بكل الحيوية على الرغم من كل الجهود الرسمية التي بذلت لتجاوزها خلال الحكم الاشتراكي الذي امتد لحوالي 20 عاماً والذي حاول احداث تحولات جوهرية في المؤسسات الاجتماعية (الكسادي 1997). والجنوب يضم 90 قبيلة انتعشت مؤخراً. وتنتمي هذه القبائل إلى تجمعات قبلية متفرقة ومختلفة كل الاختلاف عن التقسيمات القبلية في الشمال. ففي كل امارة من امارات الجنوب الـ 24 هناك قبائل قديمة وجديدة، بدوية وحضرية، متنقلة وأخرى مستقرة، وربما كانت قبائل حضرموت هي القبائل الأكثر وضوحاً، ومن أبرزها الحموم والشنافرة وقبيلة يافع التي تمتد من منطقة شبوة إلى الحدود العُمانية في أقصى الشرق (القاسمي 1985، 139 ـ 140).

لاتزال التناقضات القبلية هي التناقضات الأكثر حدة في اليمن. لكن القبائل لم تعد هي المحرك الوحيد في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة. بل ان قدرة هذه القبائل على لعب دور حاسم في السياسة الوطنية آخذة في التراجع، في الوقت الذي أخذ يتنامى النفوذ العام للأحزاب السياسية اليمنية في ظل الانفتاح الديموقراطي والتعددي الصاعد. فالانتماءات الحزبية أخذت تحل تدريجياً محل الولاءات القبلية والبرامج الحزبية تلقى التجاوب على حساب المطالب القبلية. كل ذلك يشير إلى دخول اليمن في مرحلة من التناقضات الحزبية الجديدة التي أخذت تحل محل التناقضات القبلية التقليدية. لقد أخذ الحزب يلبس القبيلة والقبيلة تلبس الحزب من دون أن يعترف أحدهما بالآخر ومن دون أن يكون التعايش ممكناً بينهما. لذلك اندلعت خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة المعارك الحزبية بين أنصار كل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (الحزبان الشريكان في الحكم) والحزب الاشتراكي اليمني. وأكدت هذه المعارك السلمية والعنيفة ان الصراعات الحزبية، وليست الصراعات القبلية التي كانت في معظمها دموية، هي التي ترسم حالياً المستقبل السياسي في اليمن (ناشر، جريدة الخليج 18/9/1996). وللأحزاب اليمنية الثلاثة الكبرى حالياً، كما كان للقبائل اليمنية الثلاث الكبرى سابقاً، حساباتها ومصالحها واعتباراتها الخاصة. كما ان لها تحالفاتها الحزبية التي هي عموماً تحالفات سياسية آنية وغير ثابتة، وتتبدل بتبدل الاعتبارات الذاتية والمصالح الشخصية.

فالعلاقة بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر والاصلاح، بلغت حد الأزمة والصراع المعلن الذي يعيد إلى الأذهان الأزمة التي نشبت عام 1993 بين المؤتمر والاشتراكي. لقد تبادل الحزبان الشريكان، خلال فترة الانتخابات التشريعية الأخيرة، الاتهامات بإرتكاب مخالفات قانونية وتجاوزات عند فرز الأصوات، خصوصاً في ما يتعلق بالدوائر الانتخابية المغلقة. وتعدت الاتهامات طور المجالس الخاصة لتنتقل إلى وسائل الاعلام والمؤسسات الاجتماعية العامة، وبلغت مرحلة الصراع المكشوف والمعلن بعد أن اتخذ الاصلاح قراره الحزبي الجماعي بالدخول في مواجهة حاسمة مع المؤتمر الشعبي. ودشن الاصلاح معركته السياسية بالحوار المفاجئ مع الحزب الاشتراكي وهو العدو الرئيسي للاصلاح. ثم تتابعت المفاجآت بعقد الاصلاح حواراً سياسياً شاملاً مع أحزاب المعارضة كافة، التي كانت وإلى وقت قريب موضع ازدراء حزب الاصلاح. وأعلن الاصلاح تبنيه لوثيقة سياسية تؤكد على خطر الانهيار الذي يتهدد الدولة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، وتجاوز الدولة للممارسات الديموقراطية وتنامي الفساد المالي والاداري وتصدع الوحدة الوطنية. في المقابل، أخذ المؤتمر الشعبي يشن حملة اعلامية مركزة ومخططة تستهدف الاصلاح وقياداته وشخصياته، على كل المحاور، مستخدماً نفوذه الاعلامي والسياسي والعسكري، وربما بنية إخراج الاصلاح من الحكم نهائياً والحصول على أغلبية مريحة في الانتخابات تسمح له بالحكم بمفرده في اليمن، الأمر الذي تم بالفعل. لقد خاض الحزبان صراعاً انتخابياً مريراً أبعد ما يكون عن الصراع الانتخابي السلمي والاعتيادي، وتحولت العلاقات الاستراتيجية بينهما إلى علاقات تكتيكية قائمة على أساس من المساومات والمقايضات لتقسيم الدوائر الانتخابية. وتحول المؤتمر في نظر الاصلاح إلى حزب الفساد

والافساد، وتحول حزب الاصلاح في نظر المؤتمر إلى حزب الارهاب والتطرف. وتصاعدت الاتهامات إلى اشتباكات وإعتداءات مسلحة بين الطرفين في مناطق عدة من اليمن، راح ضحيتها حوالي 20 من القتلى خلال فترة الانتخابات.

ربما كانت هذه الصراعات الحزبية مجرد تسخين انتخابي غير إعتيادي ومؤقت، خصوصاً انها إنتهت، على ما يبدو، مع انتهاء الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب المؤتمر فوزاً ساحقاً. بيد ان حدة هذه الصراعات هي أيضاً مؤشر لا يمكن تجاهله على أن الصراعات السياسية والحزبية الجديدة ربما كانت تكراراً للصراعات القبلية القديمة، وتأكيداً على أن هناك أسلوباً يمنياً مميزاً في التعامل مع الأزمات والخلافات. الأسلوب اليمني لا يخلو من العنف، وهو المسؤول عن عدم الاستقرار في اليمن، والذي ـ بدوره ـ سيؤثر سلباً على علاقاته بدول الجوار وعلى جهود التنمية في المنطقة ككل. ان عدم الاستقرار السياسي في اليمن سيستمر باستمرار التناقضات القبلية والحزبية والمذهبية والاقليمية العدة، والتي لم تحسم الجسم النهائي بعد حتى بعد قيام دولة الوحدة. فاليمن يتقدم خطوة ليتراجع خطوتين. واليمن يتوحد لينقسم. واليمن يستقر ليعود مجدداً للاقتتال والانفجار العسكري المتكرر. هذا هو المبدأ السياسي الحاكم في اليمن. لقد كان اليمن، وباستمرار، منقسماً إلى وحدات قبلية ومذهبية واقليمية مستقلة ومتصارعة، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تفككه من الداخل وانكشافه على الخارج. اليمن هو اليوم في وضع يسهل اختراقه والتأثير في سياساته وتوجيهاته. والتأثير في اليمن ممكن. وبعض من الدول كدول مجلس التعاون وبخاصة دوله الكبرى، مارست وتمارس هذا التأثير بأشكال مختلفة، تتراوح بين الأسلوب التدخلي السلبي والأسلوب البنائي والتكاملي الايجابي.

**التعامل مع اليمن**

إن علاقة دول مجلس التعاون مع اليمن تحددها أساساً خصوصية اليمن ومعطياته الداخلية. فمن ناحية، هناك خصوصية اليمن التاريخية والحضارية والاجتماعية التي تحتم التعامل معه كعمق حضاري وبشري، وكرصيد استراتيجي وتنموي، خصوصاً ان اليمن، بقدراته وامكاناته الراهنة، لا يشكل أي تهديد واقعي أو عبء أمني لا يمكن التعامل معه. بل انه وانطلاقاً من هذه الخصوصية لا توجد بين دول مجلس التعاون واليمن تناقضات رئيسية واضحة. كل التناقضات القائمة بين اليمن ودول مجلس التعاون تبقى تناقضات ثانوية وآنية، بما في ذلك المشكلات الحدودية العالقة والتي يمكن حلها حلاً ودياً. لذلك يقدم اليمن فرصة نادرة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعايش السلمي والاعتماد المتبادل. ان السياسة التي انتهجتها دول مجلس التعاون عموماً تجاه اليمن كانت سياسة تغليب الوفاق على الصراع، وبناء الثقة المتبادلة، وتدعيم مجالات التعاون وتقديم المعونات المالية والاستثمارية التفضيلية من أجل خلق الانتعاش الاقتصادي وتخفيف حدة المعاناة الاجتماعية وحل معضلة اليمن المعيشية واحتواء اضطراباته وعدم استقراره السياسي، ومن ثم ضمه تدريجيًا إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي. كان التعامل مع اليمن في مجمله تعاملاً ودياً وانسجامياً ويهدف للتأثير في الشأن اليمني تأثيراً ايجابياً، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والأيديولوجي السائد.

من ناحية أخرى، فان معطيات اليمن السياسية، وبخاصة عدم استقراره وتفككه السياسي المزمن، جعلت منه دولة مغرية للتدخل في شؤونه وممارسة النفوذ من قبل الدول القريبة والبعيدة. فعدم استقرار اليمن السياسي يشكل في حد ذاته تهديداً لأمن واستقرار الدول من حوله، ومنطقة الخليج العربي عموماً. كما ان كثافة اليمن السكانية وتحوله إلى بلد مسلح شعبياً، وشعوره الدائم بالغبن تجاه الدول النفطية عموماً، وتنامي الاحساس اليمني الوطني والقومي ونظامه الجمهوري وطبيعة قيادته السياسية وتحوله إلى مقر محتمل لتجمع قوى المعارضة، خصوصاً المعارضة الاسلامية، فضلاً عن المشكلات الحدودية والخلافات الأيديولوجية والتحالفات الاقليمية التي استهدفت، على ما يبدو، الضغط على دول مجلس التعاون، كلها من الأمور الحيوية التي تستدعي الحذر من اليمن. بل ان هذه الحيثيات تتطلب، كلما أمكن، اتباع سياسة إتخاذ المبادرة والتأثير السياسي والديبلوماسي من أجل منع تحول اليمن إلى ساحة لنفوذ القوى الاقليمية الكبرى في المنطقة، التي تسعى وباستمرار إلى الإلتفاف على دول مجلس التعاون من خلال توسيع نفوذها في اليمن. لذلك كان التعامل مع اليمن يتم أحياناً من منطلق واقعي وآني ويحرص على استغلال تفككه، بل وربما العمل من أجل عزله عن محيطه الاقليمي وضمان عدم بروزه كقوة اقليمية جديدة مهددة للأمن والاستقرار الاقليمي، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الأمنية لدول مجلس التعاون.

لقد اتبعت دول مجلس التعاون الأسلوبين، التعاوني والإلحاقي، معاً في التعامل مع اليمن خلال الـ 25 سنة الماضية وبخاصة منذ قيام المجلس. لقد قررت بعض من دول مجلس التعاون اتباع سياسة الهيمنة المباشرة وغير المباشرة والتدخل الواضح والمستتر في الشأن اليمني (سلامة 1980). انطلقت هذه السياسة من خوف تقليدي، وربما غير مبرر من اليمن دون غيره من دول الجوار. وتوهمت هذه الدول بأن أي شر يلحق بها يكون مصدره اليمن وليس أي مكان آخر. وإمتزج هذا الاعتقاد بمجموعة من الهواجس الواقعية والواهمة، كإحياء اليمن للمطالب بالأراضي الواقعة على الحدود المشتركة، وبروز دولة الوحدة القوية سياسياً وعسكرياً، وانتهاج اليمن لخط سياسي مغاير لسياسات هذه الدول، وتبنيه للحركات المناهضة للنظم الحاكمة. هذه الهواجس هي التي دفعت إلى اتباع سياسة تدخلية تجاه اليمن تقوم على أساس الترغيب والترهيب (الخترش 118,1983). كان المحور الارتكازي لهذه السياسة هو منع قيام دولة الوحدة وابقاء اليمن على ضعفه النسبي.

ضعف اليمن كان هو الهدف الاستراتيجي لهذه السياسة. ذلك أنه كلما ازدادت قوة اليمن ازدادت قدراتها التهديدية لدول مجلس التعاون. هذه القناعات دفعت إلى اتباع سياسة تدخلية نشطة هدفها اختراق اليمن والتأثير في سياساته والوصول إلى بنيته السياسية والاجتماعية، واعتباره، عموماً، الساحة الخلفية والامتداد الطبيعي لمجال النفوذ السياسي والديبلوماسي الخليجي. ولم تتردد بعض من دول المجلس في توظيف امكانياتها المالية الضخمة لشراء ولاء رؤوساء القبائل اليمنية والقيادات العسكرية والسياسية في الشطر الشمالي من اليمن. لقد حققت هذه السياسة نجاحات مهمة في اليمن الشمالي من حيث الابقاء على الاتفاقات الحدودية، كإتفاقية الطائف وتجديدها تجديداً دورياً وبما

يتوافق مع مصالح دول المجلس، والالتفاف على الحكومة المركزية اليمنية. بيد ان هذه السياسة فشلت كل الفشل في إعادة الملكية لليمن، وفشلت في منع اليمن من الالتحاق بركب مجلس التعاون العربي، وفشلت في منعه من الانحياز إلى العراق خلال أزمة الخليج الثانية، وفشلت أخيراً في منع قيام الوحدة في جنوب الجزيرة العربية. كما انها كانت أقل نجاحاً في سعيها للتأثير على اليمن الجنوبي وحثه على إنهاء علاقاته بالاتحاد السوفياتي واسقاط نظام الحكم الاشتراكي. وظل تأثير هذه الدول، ومع كل الوعود بتقديم مساعدات مالية ضخمة، ضعيفاً ومحدوداً في اليمن الجنوبي (جويس 1993، 118).

لقد أصبح من الواضح الآن أن علاقة اليمن بمعظم دول مجلس التعاون، على ما تشهده حالياً من تطورات ايجابية وزيارات رسمية متبادلة وإحياء لعمل اللجان العليا المشتركة، ستظل دائماً تتراوح بين المد والجزر. فهي في ظاهرها ود وصداقة وفي باطنها توترات حقيقية. العلاقات الودية مجرد علاقات ظاهرية تخفي شكوكاً وريبة ومخاوف عميقة ومتبادلة. فلدى كل طرف الكثير ضد الطرف الآخر، والقلوب معبأة ضد بعضها، على الصعيدين الرسمي والشعبي. فاليمن لا يمكنه سوى أن يسيء الظن بنوايا ومواقف وسياسات بعض من دول المجلس والتي تأكدت بشكل قاطع أثناء الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، حين حرصت هذه الدول كل الحرص على الوقوف إلى جانب اليمن الجنوبي عند إعلانه الانفصال عن دولة الوحدة. لا يمكن لليمن تجاوز هذا الموقف الخليجي مهما تحسنت العلاقات بينهما. أما دول المجلس فإنها لا تشعر بالاطمئنان إلى اليمن عموماً، كمصدر لزعزعة الأمن والتهديد العسكري المحتمل. كما لا يمكنها أن تشعر بالاطمئنان إلى النظام السياسي الراهن، الذي ازداد قوة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة والذي أبدى درجات عالية من العداء أثناء أزمة الخليج الثانية وعدم تفهمه لدوافع دعوة القوات الأميركية للدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت. لقد أكد هذا النظام أسوأ المخاوف عند تحالفه مع العراق في لحظات الخطر الحقيقية والمصيرية.

معظم دول مجلس التعاون الصغيرة ربما تشارك دول المجلس الكبيرة الشعور بعدم الثقة في سلوك ومواقف ونوايا النظام السياسي الراهن في اليمن. بيد انها لا تشاطرها خوفها المفرط وغير الواقعي من اليمن. لذلك، فانه وفي الوقت الذي اتبعت الدول الكبيرة سياسة التأثير والعزل، كانت بقية دول مجلس التعاون تنتهج سياسة مغايرة ومختلفة كل الاختلاف. كانت دول مجلس التعاون الصغيرة تتجاوز الرؤية السياسية الآنية وتتعامل مع اليمن كرصيد استراتيجي وعمق سكاني وبشري لا غنى عنه. كانت هذه الدول هي التي تسعى لضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، للاعتبارات التاريخية والاجتماعية الواضحة، من ناحية، ولاعتبارات سياسية تتعلق باستخدام اليمن كورقة ضغط لتحقيق التوازن السياسي، المفقود حالياً، داخل المجلس، من ناحية أخرى. لقد اتبعت هذه الدول، وبخاصة الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر، سياسة الترغيب الاقتصادي وقدمت معونات مالية، معلنة وغير معلنة، سخية كل السخاء خلال الـ 25 سنة الماضية. كانت المساعدات الرسمية وغير الرسمية تتدفق إلى اليمن الذي كان يعامل معاملة تفضيلية دون بقية الدول العربية، خصوصاً على صعيد التسهيلات التي قدمت للمهاجرين وللرعايا

اليمنيين من أجل العمل والاستقرار في دول مجلس التعاون، وإرسال تحويلاتهم المالية التي ساعدت بدورها الاقتصاد اليمني بقدر المساعدات المالية المباشرة التي بلغت أكثر من خمسة مليارات دولار على مدى الـ 20 سنة الأخيرة.

لقد حرصت كل من الكويت، سابقاً، وعُمان وقطر، حالياً، والامارات العربية المتحدة، دائماً، على إقامة علاقات ودية وتعاونية وخالية من التوترات مع اليمن. فاليمن لا يشكل أي تهديد سياسي أو عسكري أو أيديولوجي لهذه الدول، التي لا توجد أطماع سياسية أو قضايا حدودية معلقة بينها واليمن. بل ان التكامل بين هذه الدول واليمن يصب مباشرة في سياق تعزيز الأمن الاقليمي والانتعاش الاقتصادي والتنموي المشترك. لذلك كانت دولة الامارات، وخلال الفترة الممتدة منذ حصولها على الاستقلال، حتى اليوم، تقيم علاقات ودية ومخلصة تتجاوز الاعتبارات السياسية وتترفع عن الوقائع اليومية. أما قطر، فانها حالياً أكثر تودداً لليمن من بقية دول مجلس التعاون وتقيم علاقات قائمة أساساً على المصالح المشتركة. لقد اتخذت قطر، دون بقية دول المجلس، موقفاً مسانداً لليمن الشمالي في الحرب الأهلية الأخيرة، وهو الموقف الذي قارب كثيراً بين الدولتين على الصعيد السياسي مؤخراً. كما قامت قطر، ومن منطلق الاعتقاد بتحقيق التوازن السياسي، بالايعاز إلى اليمن تقديم طلب رسمي للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون، وتعهدت بإدراج الطلب رسمياً وللمرة الأولى في جدول أعمال لقاء القمة في الدوحة. بيد ان هذا الطلب اليمني الذي فاجأ بجرأته كل دول المجلس ما عدا قطر، رفض رفضاً ديبلوماسياً من قبل عدد من دول المجلس ورفض رفضاً مبدئياً وقاطعاً من دول أخرى كالكويت.

فعلاقة الكويت باليمن، وعلى المستوى الرسمي، تتسم حالياً بأنها غير ودية على العكس تماماً مما كانت عليه العلاقات بينهما في مرحلة ما قبل أزمة الخليج الثانية. كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي ترتبط بعلاقات طيبة ومتينة مع شطري اليمن. لقد قدمت الكويت وعلى مدى نصف قرن من الزمان دعماً مالياً وسياسياً وثقافياً سخياً، وساهمت بكل صدق في بناء اليمن الحديث والموحد ومده بكل ما يحتاجه من مساعدات مالية، للارتقاء بالمرافق العامة وبخاصة المرافق التعليمية. كما كانت الكويت من أكثر دول مجلس التعاون سعياً لحل الخلافات بين الشمال والجنوب وتقريب وجهتي نظريهما بشأن الوحدة اليمنية. بل كانت الكويت تتبنى وباستمرار، مواقف متعاطفة مع اليمن في خلافاتها مع عدد من دول مجلس التعاون التي لم تكن راضية عن تقديم الكويت المساعدات المالية لليمن شمالاً وجنوباً (الأسيري 1993، 112). لذلك جاء موقف اليمن المساند للعراق خلال أزمة الخليج الثانية طعنة موجعة من الخلف. كانت الصدمة غير عادية وغير متوقعة، ولم تتمكن الكويت حتى الآن من تجاوزها بالرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على احتلال العراق للكويت. مازالت الكويت تصنف اليمن، على الصعيد الرسمي، ضمن قائمة خاصة تعرف بقائمة «دول الضد» التي تجد الكويت صعوبة سياسية ونفسية بالغة في إعادة العلاقات الديبلوماسية معها. وبالرغم من كل ما بذل حتى من محاولات لتجاوز هذه الحالة، خصوصاً على المستوى الشعبي من خلال الزيارة التي قام بها وفد كويتي إلى اليمن يضم

عدداً من الشخصيات الأكاديمية والفكرية، فان الكويت تعيش هاجس الغزو ومترتباته، بما في ذلك الرغبة في معاقبة «دول الضد» كاليمن. هذا الهاجس هو الذي أدى بالكويت إلى تأييد اليمن الجنوبي خلال الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، ومده بكل المساعدات الممكنة من أجل تحقيق هدف انفصاله عن دولة الوحدة. في مقابل ذلك، يصر اليمن على عدم الاعتذار للكويت وعدم الاعتراف بالخطأ في الموقف من الاحتلال العراقي للكويت. بل انه ـ وعلى العكس من ذلك ـ بادرت القيادة السياسية في اليمن بالهجوم على الكويت واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن وطالبها بالتصالح مع العراق كما فعلت كل من قطر وعمان.

أما علاقة عمان باليمن فهي اليوم أكثر العلاقات نضوجاً واستقراراً، وتبدو كأنها علاقات نموذجية يمكن الاحتذاء بها في بناء علاقات مماثلة مع بقية دول الجوار. لقد قدمت عمان واليمن درساً مهماً في كيفية تحويل العلاقات الصراعية والمتوترة إلى علاقات ودية وتعاونية تتجاوز المشكلات والتراكمات السلبية، وتستثمر المكتسبات والعناصر الايجابية. لقد أخذت هذه العلاقات تتطور ايجابياً في السنوات الأخيرة، وأصبحت الآن خالية تماماً من التوترات، وبلغت درجات عالية من التنسيق والاحترام المتبادل والحرص على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. هذه العلاقات الأخوية والودية بين عمان واليمن هي على العكس تماماً مما كانت عليه خلال عقد السبعينات، حين كانت تتسم بعدم الاستقرار نتيجة للخلافات الايديولوجية وبسبب دعم اليمن الجنوبي لثوار ظفار. لكن وساطة دول مجلس التعاون، والتي قامت بها أساساً كل من الكويت والامارات العربية المتحدة، تكللت بالنجاح وتم التوصل إلى اتفاقية قلصت كافة الخلافات، بما فيها الخلافات الحدودية بين اليمن وعمان. ولا تزال هذه الاتفاقية التي وقعت في الكويت عام 1982، حجر الأساس في تقارب وجهات النظر وحصول تفاهم كامل حول العديد من القضايا الاقليمية والتطورات الدولية. لقد دخلت العلاقات بين اليمن وعمان أهم مراحلها عندما تسلم اليمن خلال شهر أغسطس عام 1996 آخر المواقع الحدودية التي نصت عليها اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في مطلع اكتوبر عام 1992. جاء تسليم مدينة شحن ومرتفعات صرفيت لليمن كآخر مرحلة من مراحل تنفيذ اتفاقية الحدود، بعد أن تم من قبل استلام منطقة جبروت ومركز غانات وبعض الوديان الرئيسية ليصل بذلك اجمالي الأراضي التي استعادها اليمن إلى حوالي خمسة آلاف كيلو متر مربع (الجبلي، جريدة الاتحاد 2/8/1996). كل ذلك يعبر عن المستوى المتطور الذي بلغته العلاقات بين اليمن وعمان ورغبتهما في تعزيز التعاون المشترك، بما في ذلك تحول عمان إلى بوابة اليمن على الخليج وتفهمها لطلب اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

**اليمن ومجلس التعاون**

جاء طلب اليمن الرسمي للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون في الوقت غير

المناسب. فعلاقة اليمن بعدد من دول المجلس لاتزال متوترة. كما ان عدداً آخر من هذه الدول لم تتجاوز بعد التصدعات السياسية والنفسية لأزمة الخليج وموقف اليمن الرسمي المعارض بشدة لدعوة القوات الأميركية للمشاركة في الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت. لذلك كان الطلب اليمني الأخير محكوماً عليه بالرفض السياسي مسبقاً وواجه الرفض الديبلوماسي الرسمي بعد مناقشته في قمة الدوحة. لقد كان طلب الانضمام إلى مجلس التعاون مجرد مناورة سياسية جاءت بإلحاح من قطر وتفهم من عمان وايعاز من عدد من الدول الغربية التي تعتقد انها معنية بقضايا الأمن في الخليج، لكن هذا الطلب يعكس أيضاً التطورات الايجابية الأخيرة في العلاقات بين اليمن ودول المجلس، كما أنه يعكس رغبة يمنية كانت قائمة باستمرار منذ قيام مجلس التعاون قبل 16 سنة. فاليمن كان ومازال يؤكد، وفي كل مناسبة من المناسبات، على أحقية وجوده ضمن المجلس من منطلق أنه يحتل موقعاً أساسياً وهاماً في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ويمثل بحكم هذا الموقع وبحكم الارتباطات التاريخية والثقافية والاجتماعية، جزءاً مهماً وعمقاً استراتيجياً لا يمكن تجاهله أو عزله. لذلك فإن المكان الطبيعي لليمن هو أن يكون ضمن المنظومة الاقليمية والسياسية لمجلس التعاون الخليجي.

لكن وبالرغم من هذه الرغبة اليمنية المعلنة، بل وبالرغم من مشروعية دوافعها، إلاّ أن انضمام اليمن لمجلس التعاون غير وارد حالياً وغير متوقع في المستقبل المنظور. ويعلم اليمن علم اليقين ان فرص انضمامه للمجلس ضئيلة ومنعدمة. كل الروابط التاريخية والتداخلات الانسانية والأهمية السياسية والقرب الجغرافي والعمق الاستراتيجي والمنافع الاقتصادية الواضحة كل الوضوح، كل ذلك غير كاف لتحقيق رغبة اليمن في الانضمام لعضوية المجلس. فالمجلس هو، في أوله وآخره، مجلس حكومات ملكية ولا يمكن لليمن برئيسه وبنظامه الجمهوري دخول عضوية المجلس إلاّ إذا قرر إعادة الملكية، أو ربما تنصيب رئيسه ملكاً لليمن. عند ذلك فقط تكون فرصة انضمامه أكثر واقعية من الآن. ثم إن دول مجلس التعاون هي دول ذات سمات سياسية واقتصادية وديموغرافية متشابهة، وتواجه مجموعة من التحديات الأمنية والتنموية المشتركة. كما انها قطعت شوطاً مهماً على صعيد الاندماج الاقتصادي وعلى صعيد تنسيق تشريعاتها ونظمها وسياساتها الداخلية والخارجية. هذه الدول هي دول ذات صفات خاصة، واليمن ليس بدولة خليجية أو ملكية أو نفطية، ولا تنطبق عليه أي صفة من الصفات الخاصة التي تنطبق على دول مجلس التعاون. بل ان هذه الصفات لا تنطبق على أي دولة عربية أو خليجية أخرى، الأمر الذي يعني ان المجلس «فصل تفصيلاً» على مقاس دول دون غيرها، وستظل كذلك لسنوات طويلة مقبلة. لقد كان الأمر واضحاً لليمن منذ البداية في عدم أهليته للدخول في المجلس، ولم يطرأ أي طارئ يستدعي إعادة النظر في هذا الموقف المبدئي والذي لا يقبل النقاش.

لا شك ان قيام مجلس التعاون عام 1981 استفز اليمن وشكل له قلقاً سياسياً وتحدياً ديبلوماسياً. فاليمن وجد نفسه معزولاً اقليمياً بسبب قيام المجلس. كما وجد نفسه وحيداً في مواجهة كتلة ديبلوماسية وسياسية تزداد أهمية على الصعيدين العربي والعالمي. لقد أصبح اليمن فجأة وحيداً من غير حليف اقليمي يمكن الاعتماد عليه. فدول مجلس التعاون جميعها، بما فيها الدول الصديقة، قررت ادارة وجهها شمالاً وترك اليمن

وراءها. هذا التجاهل الديبلوماسي غير المتعمد لا شك أنه أغضب اليمن الذي كان رد فعله الطبيعي على قيام المجلس سلبياً. أصبح اليمن من أكبر المعارضين للمجلس ومن أبرز المشككين في أهدافه ونواياه، التي لم تكن واضحة كل الوضوح لليمن ولبقية دول الجوار. فمن ناحية أولى، برز المجلس وكأنه حلف أمني وعسكري موجه ضد دول الجوار، بما فيها اليمن. ومن ناحية ثانية برز المجلس كمنظمة اقليمية سياسية تحاول ممارسة النفوذ والتأثير على الدول القريبة والبعيدة. وأخيراً، برز المجلس وكأنه مشروع مستقبلي للاندماج السياسي والاقتصادي بمعزل عن بقية دول الجوار. كان رد فعل اليمن هو التنديد العلني بهذه الأهداف والمبادرة بشن حملة اعلامية لم تدم طويلاً.

لم يكن أمام دول مجلس التعاون سوى تفهم الموقف اليمني الغاضب. لذلك كانت أول مهمة خارجية للأمين العام الجديد زيارة اليمن من أجل توضيح أهداف المجلس الحقيقية. وتمكنت دول المجلس سريعاً من احتواء غضب اليمن وعملت على التخفيف من حدة معارضته وتهدئة ردود أفعاله السلبية من خلال إتباع سياسة الترغيب الاقتصادي. لقد نجحت ديبلوماسية الريال والدولار سريعاً في تحييد اليمن الذي قرر القبول بالأمر الواقع والاكتفاء بما قدم له من مغريات مالية ومعونات اقتصادية. وتطورت مجالات التعاون بينه وبين دول مجلس التعاون وتشكلت لجان عليا للنظر في احتياجات اليمن المالية والفنية والتنموية. لذلك، وبدلاً من أن يصبح قيام مجلس التعاون قضية خلافية شائكة تحول إلى رصيد اقتصادي لليمن خلال كل الفترة منذ قيام المجلس وحتى أغسطس 1990. لقد كانت العلاقات خلال كل هذه الفترة ودية وشهدت كماً من التفاعلات الايجابية على كافة المستويات، بما في ذلك حل الخلافات العمانية اليمنية المستعصية وحدوث تقارب على الصعيد الشخصي بين الرئيس علي عبدالله صالح وزعماء دول مجلس التعاون، وهو التقارب الذي كان سيمهد لإنضمام اليمن كعضو مشارك أو مراقب في مجلس التعاون.

لكن اليمن فاجأ دول مجلس التعاون بإنضمامه لمجلس التعاون العربي الذي تأسس عام 1989، وضم إلى جانب اليمن كلاً من العراق والأردن ومصر. لقد أكد اليمن من خلال انضمامه لمجلس التعاون العربي أنه كان ينتظر أول فرصة مناسبة للخروج من عزلته الاقليمية والديبلوماسية، والالتفاف حول نفوذ مجلس التعاون الخليجي. بيد ان المفاجأة الكبرى حدثت في أغسطس عام 1990، عندما قرر اليمن الثورة ضد الثروة وضد نفوذ الدول النفطية، وضد العبء السياسي والديبلوماسي الذي يمثله مجلس التعاون. وقد قام بذلك بطريقته الخاصة. لقد كشفت أزمة الخليج الثانية عمق التناقضات السياسية والأيديولوجية بين اليمن ودول مجلس التعاون، التي اعتقد انه تم تجاوزها وتحييدها من خلال ديبلوماسية الريال والدولار. لقد اتضح ان الخلل في العلاقات أعمق من قدرة المعونات المالية على تجاوزها وإزالتها. كما اتضح ان اليمن كان ينتظر أول فرصة لاظهار استيائه العميق تجاه المجلس والذي لم يكن معلناً وصريحاً أو مدركاً في السابق. واستغل اليمن غزو العراق للكويت وتداعياته ليعلن عن رفضه الشديد لدول مجلس التعاون وتحكمها في سياساته وتدخلها في أولوياته. في المقابل لم تتوقع دول مجلس التعاون هذا التمرد اليمني ولم تسع لتفهمه.

لقد اكتشفت دول المجلس عمق رفض اليمن لها وأصيبت بالذهول إزاء عدم تعاطفه مع محنتها، برغم وضوح حجم العدوان ضدها وعدالة قضيتها (عبدالله 1996). كانت جبهة الأعداء واضحة ومعسكر الأصدقاء واضحاً كل الوضوح خلال أزمة الخليج الثانية. لم يكن هناك أي مجال للحياد أو للمواقف الملتبسة. واليمن اختار بإرادته الحرة ومع سبق الاصرار الاصطفاف مع الأعداء. وكان على دول المجلس خوض حرب مع العراق ومع كل الدول العربية المساندة له كاليمن. كانت مساندة اليمن للعراق بمثابة اعلان حرب ضد دول المجلس، التي اعتبرت نفسها ومنذ اللحظة الأولى في حالة صراع عسكري وسياسي واعلامي، ليس مع العراق فحسب بل مع دول عربية عدة وقسم مهم من الشعب العربي، الذي لا يرى في الخليج سوى النفط والثروة والبذخ والتبعية للغرب. لم يكن أمام دول المجلس سوى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الوقائية والانتقامية والعقابية ضد تلك الدول، وضد اليمن، على موقفها غير المتعاطف. جاء العقاب أولاً في شكل وقف سريع وفوري لكافة المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية لليمن. كما قررت بعض من دول مجلس التعاون في لحظة الانفعال طرد أكثر من مليوني يمني وإعادتهم إلى اليمن من دون حصولهم على كامل استحقاقاتهم. ومثلت هذه العودة الجماعية ضربة موجعة للاقتصاد اليمني الذي لم يتمكن من تجاوزها حتى الآن. بيد ان هذه الخطوة أدت أيضاً إلى احتقان القلوب وتأجيج العواطف الشعبية ضد دول مجلس التعاون، وبالتالي التعاطف مع العراق وعدم التنديد باحتلاله للكويت (المتوكل 1991).

باعدت أزمة الخليج الثانية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وألغت كل ما قبلها من تقارب وانسجام وتحسن على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وشهدت العلاقات خلال الفترة من 1990 إلى 1994 لحظات من التأزم والتوتر، تراجعت إلى مستويات غير معهودة من التنافر والعداوة والعنف. فاليمن عاود المطالبة مجدداً بمناطق حدودية خلافية كعسير وجيزان ونجران. وهي المطالب التي كانت معلقة منذ سنوات عدة. وأثار اليمن قضية الابعاد الجماعي لليمنيين وحقوقهم ومستحقاتهم المالية فضلاً عن مطالبته بوقف المعاملة السيئة التي يتعرض لها الرعايا اليمنيون في العديد من دول مجلس التعاون. وبلغ التأزم في العلاقات اليمنية السعودية أعلى درجاته حينما وقعت اشتباكات حول بلدة البوقة الحدودية، وهي الاشتباكات التي أكدت ان بامكان النزاعات أن تصل إلى حدود العنف. كما قامت السعودية بحشد قواتها المسلحة قبالة محافظتي صعدة والمهرة اللتين تقعان إلى شمال غرب اليمن. ان الاستثناء الوحيد بعيداً عن التدهور هو العلاقات بين اليمن وعمان التي شهدت، خلال هذه المرحلة بالذات، لحظات من الانفراج والوفاق والتعامل العقلاني مع الأزمات الطارئة.

بدأت علاقات اليمن بدول مجلس التعاون تشهد تحسناً تدريجياً منذ عام 1994. لقد دخلت هذه العلاقة حالياً مرحلة مهمة من التقارب على الأصعدة والمستويات كافة. ويبدو ان هناك محاولات حثيثة تجري حالياً من قبل دول المجلس، بما فيها الكويت مؤخراً، لتجاوز تصدعات أزمة الخليج الثانية. ويأتي في مقدمة هذه المحاولات التحسن المطرد في

العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية التي شهدت نقلة نوعية من توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين وقيام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارتين حتى الآن للمملكة العربية السعودية، كما قام كل من الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير نواف بن عبدالعزيز بزيارات رسمية عدة لليمن خلال السنوات الأخيرة. وكذلك تم احياء عمل اللجنة السعودية اليمنية العليا المشتركة، وبالتالي فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. لكن، ومع كل المحاولات الحثيثة لتجاوز التصدعات، بل وعلى الرغم من جميع مظاهر الاقتراب والتحسن الملحوظ، فإن الخلافات والحساسيات تبقى عميقة. فالعلاقات الرسمية الراهنة وعلى الرغم من تحسنها الظاهري تخفي الكثير من التوترات وعدم الثقة والهواجس المتبادلة، ولا ترتقي بأي شكل من الأشكال إلى قوة ومتانة العلاقات في الفترة ما قبل أغسطس عام 1990.

لن تعود العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون إلى ما كانت عليه في الفترة ما قبل أزمة الخليج الثانية. فلتلك الفترة خصوصيتها وللمرحلة الآتية متطلباتها الخاصة. من ناحية أخرى، فإن العلاقات الوثيقة في تلك الفترة لم تكن وثيقة في جوهرها وانما كانت تخفي تناقضات حقيقية وخلافات عميقة وشكوكاً متبادلة. والمطلوب الآن العمل من أجل علاقات واقعية وقادرة على تجاوز الأزمات الطارئة، بأقل قدر من التصدعات. فعلى دول المجلس أولاً عدم النظر إلى اليمن نظرة دونية واستخفافية، وهي النظرة السائدة الآن. كما ان على هذه الدول الكف عن التدخل في الشؤون اليمنية الداخلية، كما كانت ولاتزال تفعل دول في مجلس التعاون. ولا بد لدول المجلس من الكف عن استخدام الورقة اليمنية في الخلافات بين دول المجلس، وهو الاستخدام الذي تقوم به بعض من الدول الصغيرة في مجلس التعاون. ان المطلوب من دول مجلس التعاون مساعدة اليمن على حل عدم استقراره الداخلي المزمن. لكن المرحلة المقبلة تتطلب من دول المجلس تجاوز أسلوب المساعدات والمعونات والهبات التقليدية واستبداله بمشروع استثماري خليجي مخطط ومنظم، وذلك على نسق «مشروع مارشال» لمساعدة اليمن اقتصادياً وتنموياً وتمويله على مدى العشر سنوات المقبلة. والهدف من هذا المشروع هو اخراج اليمن من مأزقه الاقتصادي الراهن والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدل دخل الفرد اليمني، وتحسين كفاءاته الادارية والتنظيمية والاقتصادية، واخراجه من تعثراته التنموية الراهنة. لا بد لدول مجلس التعاون ـ وعلى المدى البعيد ـ من اخراج اليمن من عزلته الاقليمية الراهنة وربطه ربطاً سياسياً وتنموياً، كعضو منتسب أو مشارك، بمنظومة مجلس التعاون الخليجي. أما اليمن، فان المطلوب منه أساساً هو فهم مسؤولياته الاقليمية وتجاوز «عقدة» السعودية، من خلال تعزيز مؤسسات دولة الوحدة وتعميق التوجه الراهن لخلق المجتمع الليبرالي التعددي، والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي طال انتظاره. فمن دون الاستقرار في اليمن لا يمكن للمنطقة ككل أن تشعر بالاستقرار. كما انه ومن دون هذا الاستقرار لا يمكن الاستفادة من القدرات البشرية لليمن أو الاستفادة من الموارد المالية والاستثمارية لدول المجلس. وبالتالي، لا يمكن تحقيق التنمية الاقليمية والمستديمة في اليمن أو في دول مجلس التعاون.

## المصـــــادر

الأسيري، عبدالرضا

1993 الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الكويت: مطابع القبس.

جويس، غريغري

1993 العلاقات اليمنية السعودية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الخترش، فتوح عبدالمحسن

1983 تاريخ العلاقات اليمنية السعودية، الكويت: ذات السلاسل.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، غسان

1980 السياسة الخارجية السعودية، الكويت: ذات السلاسل.

السويدي، جمال سند

1996 حرب اليمن: الأسباب والنتائج، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشريف، عبده حموده

1995 التحولات السياسية في اليمن، صنعاء: المعهد الأميركي للدراسات اليمنية.

الظاهري، محمد حسن

1996 الدور السياسي للقبيلة في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبدالله، عبدالخالق

1993 «النظام الاقليمي الخليجي» مجلة السياسة الدولية العدد (114): 26–50.

1994 «النفط والنظام الاقليمي الخليجي» مجلة المستقبل العربي العدد (181): 4–38.

1996 «العلاقات العربية الخليجية» مجلة المستقبل العربي العدد (205): 4–24.

القاسمي، خالد محمد

1985 الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

الكسادي، عادل

1997 «مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا»، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (53): 47–82.

المتوكل، محمد عبدالملك

1991 «موقف اليمن الشعبي والنخبوي من أزمة الخليج»، ص ص 130–140، في كتاب أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مرهون، عبدالجليل

1996 «الخليج واليمن والمسألة الجزيرية» مجلة المستقبل العربي العدد (211): 124–148.

مقلد، اسماعيل صبري

1985 العلاقات السياسية الدولية، الكويت: ذات السلاسل.

Academic Publication Council
المجلس النشر العلمي

# Political Science

## Yemen-GCC Relationship

*Abdulkhaleq Abdulla**

**Yemen-GCC Relations reached their lowest point following the Iraqi invasion of Kuwait on August 2, 1990. More than seven years later, the relations are still Full of tension, suspicion and mutual mistrust. Meanwhile, both sides are working hard to reconstruct a new relationship. Attempts at normalization are well underway between Yemen and most of the GCC states including Kuwait. Yemen Surprisingly applied for membership in the largely exclusive GCC.**

**This paper deals with the current phase of the Yemen-GCC Relationship. It maintains that while Yemen-GCC Relations are steadily progressing, they have not and most likely will not return to their pre-August 2, 1990 level. Both sides need to learn from past mistakes. They also have to deal with new regional and international realities. Most important, both need to be more realistic and certainly less sentimental in their future dealings with each other. Yemen has to fully understand its regional responsibilities. The GCC states are well advised to refrain from their traditional interference in the internal affairs of Yemen.**

* Associate Professor, Dept of political sciences, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E. University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - Spring 1998 - P.P. 31 - 49.